

تحديد مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي 1970-1989

عبد العزيز أحمد دياب

وليد عرب هاشم

قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

يلعب القطاع النقدي دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الوطني، ولقد ربطت دراسات متعددة بين النمو الحقيقي في كمية النقود والنمو الحقيقي في الناتج القومي (Ezekiel, 1967; Mckinnon, 1973; yotopoulos, 1976). فبالإضافة إلى أن القطاع النقدي يعتبر عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي فهو أيضاً عامل يتأثر بهذا النمو، فكمية النقود والمؤسسات المالية تنمو بحسب الطلب عليها، وقد ظهرت عدة دراسات لقياس هذا الطلب والعوامل المحددة له بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وانتهاء بنظريات فريدمان وتوبن وغيرهما.

ولكن يلاحظ من تاريخ الدراسات الاقتصادية ان عرض النقود لم يحظ بنفس الاهتمام الذي حظي به جانب الطلب، فقد كانت النظرية الاقتصادية تنظر إلى عرض النقود على أنه عامل مُغطى أو أداة مستقلة في يد السلطات النقدية تقوم بتقديرها وتحديدها حسب أهدافها السياسية والاقتصادية عن طريق تحديد المتداول من النقد، ونسبة الاحتياطي المطلوبة على الودائع البنكية. إلا أنه منذ أوائل الستينات بدأت هذه النظرة في التغير، إذ سرعان ما ظهر العديد من الدراسات لتوضيح العلاقة بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى فمثلاً قد تستطيع السلطات النقدية تحديد كمية النقود المطبوعة أو المتداولة

أثارت عدة مواضيع كان أهمها أثر عرض النقود في الاقتصاد، كما تعرض لمدى مسؤولية كمية عرض النقود عن الكساد الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1929-1931م، وكانت هذه النقطة مجال بحث كتاب (Temin, 1976). أما في الدراسات الحديثة التي تأخذ بمبدأ التوقعات الرشيدة فقد تم تجزئة التغيرات في عرض النقود إلى متوقعة وغير متوقعة، على أساس أن التغيرات غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر على النمو الحقيقي للاقتصاد (Lucas, 1975; Barro, 1978). ولذا فقد كان الاهتمام واضحاً بأهمية وأثر عرض النقود على النمو الاقتصادي، ولكن هذه الإسهامات لم تتطرق بصفة رئيسية إلى العوامل المحددة لكمية عرض النقود، وإن أبرزت أهمية هذا العامل في النظريات النقدية، أي أنها أبرزت جانب العرض في معادلة توازن النقود، ولكنها لم تتطرق إلى بحث مكونات هذا العرض.

ولكن مع إبراز أهمية جانب العرض في المعادلة النقدية كان الاتجاه إلى البحث في هذا الجانب، وتوضيح معالمه ومؤثراته مسألة وقت، فعرض النقود لا يتحدد فقط من قبل الجهات النقدية، بل هو عامل ناتج لعدة قرارات، منها ما هو حكومي، ومنها ما هو مؤسسي، ومنها ما هو جماعي أو فردي. فقد تطورت النظرة لتحديد كمية عرض النقود من معادلة ثابتة وبسيطة تحدد بالعوامل التالية:

1. كميات النقود المطبوعة أو المتداولة، والتي تحددها السلطات النقدية.
 2. الاحتياطات النظامية المفروضة على البنوك التجارية من قبل السلطات النقدية.
- وعلى هذا فالمعادلة الأساسية هي:

$$م = \frac{س}{ك}$$

حيث ترمز (م) للكمية المعروضة من النقود، وترمز (س) للكميات المطبوعة سواء كانت في أيدي الأفراد، أو احتياطات في خزانة البنوك التجارية، أو في البنك المركزي، وترمز (ك) لنسبة الاحتياطات النظامية المطلوبة.

وقد كان هناك إضافات لاتأخذ في الاعتبار نسبة التسرب من القطاع البنكي، بينما تأخذ في الاعتبار اختلاف الاحتياطي المطلوب بحسب نوع الودائع لدى البنوك التجارية، وأيضاً تم إضافة العلاقة بين حجم الودائع البنكية وحجم النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل (Brunner, 1961; Friedman & Schwartz, 1963; Cagen, 1965; Shaw, 1950).

الاحتياطي البنكي، أو أنها حددت حجم الودائع البنكية وهذا هو الأهم، فتظل هناك خيارات عديدة للبنوك التجارية لاختيار نوعيات من الودائع أو الخصوم تؤثر جميعها في حجم الاحتياطي، وبالتالي في الحجم النهائي للودائع، وعلى هذا فإن سلوكيات البنوك التجارية تدخل على أنها عامل مهم في تحديد عرض النقود.

تطور الاقتصاد النقدي السعودي: أظهر الاقتصاد السعودي نمواً كبيراً خلال فترة زمنية وجيزة، فلقد نجح المسؤولون في توجيه عوائد النفط المتزايدة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. وكان ارتفاع إنتاج النفط وصادراته وما صاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، خصوصاً في فترة السبعينات، هو أساس نمو إيرادات الدولة بمعدلات متضاعفة، فقد صاحب هذا النمو في الإيرادات الحكومية نمو في كل من الإنفاق الحكومي والنتائج القومي، فكما هو واضح من الجدول رقم (1) فإن إيرادات مبيعات النفط السعودي قفزت من حوالي مليار ونصف مليار ريال في عام 1960 إلى 3292 مليار ريال في عام 1982، أي بأكثر من مائتين وخمسين ضعفاً خلال اثنين وعشرين عاماً، وصاحب ذلك نمو في إنفاق الدولة بحوالي 200 ضعف خلال الفترة نفسها حيث كان الإنفاق الحكومي حوالي مليار ونصف المليار ريال في عام 1960، وأصبح 283 ملياراً في عام 1982، وأيضاً نمت الناتج المحلي من ستة مليارات ريال إلى 524 مليار ريال أي بحوالي مائة ضعف لنفس الفترة

هذه المعدلات المذهلة للنمو سجلها الاقتصاد السعودي خلال فترة زمنية وجيزة [الجدول رقم (1)]، وصاحب النمو الشديد في الناتج المحلي والإنفاق الحكومي نمو مماثل في الرصيد النقدي، فقد نمت كمية النقود بمختلف مقاييسها خلال الفترة نفسها بمعدلات فاقت معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. فكما هو ملاحظ من الجدول رقم (2) إن حجم النقود المتداولة ارتفع من حوالي 515 مليون ريال عام 1960 إلى حوالي 35.318 مليون ريال في عام 1985 أي أنه تضاعف حوالي سبعين ضعفاً خلال الخمس والعشرين سنة التي تغطيها الدراسة. ولكن هذا المعدل المرتفع للنمو يبدو صغيراً إذا ما قورن بمعدل نمو الأدوات أو المقاييس النقدية الأخرى، فمثلاً نمت المقاييس (1م) بحوالي تسعين ضعفاً خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك من 913 مليون ريال في عام 1960 إلى 82.395 مليون ريال في عام 1985. وارتفع المقاييس (2م) بحوالي 90 ضعفاً أيضاً، ولكن في خلال إحدى وعشرين سنة فقط، وذلك من 1.582 مليون ريال في عام 1964 إلى ما يزيد عن 120 ألف مليون ريال في عام 1985.

جدول رقم (2)

عرض النقود

السنة	م ₁ (M ₁)	م ₂ (M ₂)	م ₃ (M ₃)	ن. م.
1960	912.8			514.5
1961	999.7			625.9
1962	1081.2			672.5
1963	1309.4			847.1
1964	1481.5	1582.1	1817.1	963.7
1965	1631.6	1747.2	1995.3	1061.7
1966	1886.1	2069.3	2342.5	1219.5
1967	2129.5	2380.8	2692.3	1370.2
1968	2269.9	2622.8	2934.9	1460.1
1969	2405.6	2815.3	3127.5	1567.5
1970	2523.4	3084.7	3392.2	1655.8
1971	2795.0	3525.4	3904.0	1788.2
1972	3747.0	4598.4	5144.4	2281.6
1973	5254.5	6055.1	7020.5	2943.4
1974	7783.5	8904.1	10413.2	4072.8
1975	14107.6	15717.1	17982.2	6680.5
1976	24194.5	26086.1	29952.4	10587.4
1977	36360.3	38748.5	44270.7	15567.2
1978	46589.5	50723.1	56156.0	18825.9
1979	53035.2	59427.5	66801.4	22837.5
1980	58833.2	71163.6	80179.2	25682.1
1981	67827.9	90627.4	103509.3	28826.5
1982	82374.1	111218.5	129396.3	34091.7
1983	86381.5	117027.6	134473.8	36147.4
1984	83288.7	119450.6	144736.2	34813.4
1985	82394.8	120015.9	145398.9	35317.6
1986	86381.0	127350.0	160739.0	38812.0
1987	92012.0	133266.0	169377.0	40072.0
1988	93664.0	134143.0	178418.0	35945.0
1989	94407.0	136831.0	178457.0	36290.0

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي. الأعداد 1970 - 1989.

ن.م. = النقد المتداول خارج البنوك.

م₁ = النقد المتداول + الودائع تحت الطلب.م₂ = م₁ + الودائع الآجلة.م₃ = م₂ + الودائع الأخرى شبه النقدية.

مما يوضح أن مقدار الاحتياط البنكي مرتبط بمقدار الودائع البنكية.
وهنا تختلف الآراء حول نوع هذا الارتباط ومقدار ثباته، ففي حالة ثبات
العلاقة تصبح المعادلة رقم (3) كما يلي:

$$أ = ك (و ب) \quad (6) \dots$$

حيث إن:

ك رقم موجب أقل من الواحد.

فعند تحديد (ك) على أنها نسبة الاحتياطي المفروضة على الودائع البنكية
من قبل السلطات النقدية وافترضنا توسع البنوك التجارية إلى أقصى حد ممكن،
وعدم وجود تسرب فإن حجم مضاعف الودائع البنكية يصبح 1 / ك. وطبقا للنظرية
النقدية يمكننا أن نستنتج العلاقة بين حجم السيولة النقدية لدى الأفراد ومقدار الودائع
البنكية، فالأفراد لديهم الخيار بين الاحتفاظ بالنقد في شكل نقد سائلة (متداولة)
أو الاحتفاظ بها لدى البنوك التجارية في شكل ودائع، وهذا التوزيع للنقد يعني
ضمننا أن هناك نوعاً من العلاقة بينهما، ذلك أن مقدار أي منهما يعتمد على مقدار
الآخر، لذا يمكن تقديم المعادلة التالية:

$$ن م = د (و ب) \quad (7) \dots$$

وكذلك تختلف الآراء حول نوع هذا الارتباط ومقدار ثباته، فبعض
الاقتصاديين يفترض ثبات هذه العلاقة بحيث تصبح المعادلة رقم (7) كما يلي:

$$ن م = ج (و ب) \quad (8) \dots$$

حيث إن:

ج رقم موجب.

وعلى هذا يمكننا تلخيص هذه العلاقات السابقة للحصول على علاقة مباشرة
بين كمية النقود والإصدار النقدي الأساسي، وذلك باتباع الخطوات التالية:

$$\text{ساس} = أ + ن م$$

$$\text{ساس} = ك (و ب) + ج (و ب) \text{ من المعادلتين رقمي (6)، (7)}$$

$$\text{ساس} = (و ب) (ك + ج)$$

ففي وضع التوازن يكون حجم الاحتياطات التي ترغب البنوك الاحتفاظ بها (أ غ) تساوي الاحتياطات الفعلية [المعادلة رقم (10)].

أ غ = أ ف (11)...

وبالإضافة إلى المعادلتين رقمي (10)، (11) نضيف أيضاً معادلة سلوكية تفترض أن كمية النقود السائلة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها مرتبطة ارتباطاً طردياً ونمطياً بالدخل النقدي عن طريق المعادلة التالية:

ن م = هـ + و (ل) (12)...

حيث إن:

ل ترمز للدخل النقدي، هـ، و أرقام موجبة ولا تزيد قيمة (و) عن الواحد الصحيح. هذه المعادلة الأخيرة تفترض أن احتفاظ الأفراد بنقود سائلة هو نتيجة للدخول النقدية.

وبالعودة إلى المعادلة رقم (9) واستخدامنا المعلومات التي أضفناها نصل إلى:

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) ساس$$

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) (أ+ن م) \quad \text{من المعادلة رقم (4)}$$

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) (أ ف + ن م) \quad \text{من المعادلة رقم (11)}$$

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) (أ ف + هـ + و ل) \quad \text{من المعادلة رقم (12)}$$

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) (أ ف) + \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) هـ + \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) و ل \quad (13) ..$$

وعلى هذا تصبح كمية النقود المعروضة دالة للدخل النقدي والاحتياطات الفعلية للبنوك التجارية، والعاملين (ك) و(ج)، وبهذا يمكننا اختبار هذه المعادلة للاقتصاد السعودي، وتحديد معنوية ودرجة تأثير هذه العوامل على كمية عرض

والدالة التي نقوم باختبارها تفترض تأثير (ج) بعدة متغيرات منها:

1. التَّعَوُّد على البنوك والمعاملات البنكية أسهم في زيادة نسب الودائع البنكية إلى النقود المتداولة، فكلما اعتاد الأفراد استخدام الشيكات وفتح الحسابات ارتفع حجم الودائع، ويمكننا قياس هذا التعود عن طريق استخدام عامل الزمن، ونرمز له بالرمز (ز)، ونتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع النسبة (ج).

2. إنشاء البنوك أيضاً يؤدي إلى تسهيل وزيادة استخدام الودائع البنكية، ونقيس هذا العامل عن طريق عدد فروع البنوك التجارية السعودية (ف)، ونتوقع أن يرتبط هذا العامل بعلاقة عكسية مع النسبة (ج).

3. وجود الاستقرار الاقتصادي يسهم في اطمئنان المجتمع، ويساعد على إنشاء التعامل البنكي، ويختلف مفهوم الاستقرار هنا عما سبق ذكره، من استقرار أمني في الفقرة السابقة، والذي يساهم في طمأنة الأفراد للاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، فنقصد بالاستقرار الاقتصادي هنا الاطمئنان على سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني بما يشمل من مؤسسات، وعلى رأسها المؤسسات البنكية، وبما أن الدولة هي المصدر الأساسي لدعم البنوك التجارية وطمأنة المودعين، وبما أن دخل صادرات النفط يشكل المصدر الأساسي لدخل الدولة والاقتصاد السعودي فإن أيّ تذبذبات في أسعار النفط تمثل عدم الاستقرار، وبالتالي فإننا نتوقع أن تكون هناك علاقة طردية مابين عامل تذبذب إيرادات النفط والذي رمز إليه بالرمز (ط)، والنسبة (ج).

4. وأخيراً نستخدم معدل التضخم ليرمز للاستقرار الاقتصادي، والذي نتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع النسبة (ج) كما أسلفنا، ولكن التضخم (س) يمثل أيضاً تكلفة للاحتفاظ بالنقود سواء كانت في شكل ودائع، أو نقود سائلة، فكلاهما يفقد جزءاً من قدرته على الشراء عند حدوث تضخم في الأسعار، ولكن هذا الأثر السالب للاحتفاظ بالنقود يحسب في كُُلٍّ من البسط والمقام للنسبة (ج)، بحيث لايتضح طريقة تأثيره على النسبة بصورة كلية، وإن كنا نرى أن يكون ذا إشارة سالبة، لأن من المتوقع أن تكون الودائع البنكية أكثر حساسية لمستويات التضخم من النقود المتداولة، هذا عند افتراض أن الودائع البنكية ناتجة عن قرارات أشخاص اعتادوا على المعاملات البنكية، وعلى البحث عن عوائد للاستثمار ليست هي الأفضل ولذا فإن قراراتهم أكثر مرونة أو تأثراً بتغير التكاليف أو العوائد من قرارات الأشخاص الذين يحتفظون بنقودهم في شكل سائل.

لديها.

2 . طبيعة خصص البنوك التجارية بما تحتويه على نسبة عالية من الودائع الفورية للعملاء، وبما أن هذه الودائع قد يتم سحبها في أي لحظة فإن البنوك التجارية تضطر إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة.

3 . طبيعة المجتمع السعودي أنه يمنح البنوك التجارية قدراً كبيراً من الودائع بدون أية تكلفة، فشريحة كبيرة من العملاء لا تقبل أيّ عائد على مدخراتها مما يوفر للبنوك سيولة بدون تكلفة تذكر، ولا يحفزها على السعي للحصول على استثمارات أو أصول ذات مردود عالٍ، فالبنوك ضامنة الربح حتى في حالة إيداع هذه الودائع في حسابات جارية واحدة أو خارج المملكة.

لذا فإنه من المهم استخلاص نسب الاحتياطيات البنكية الفعلية إلى الودائع البنكية، ومقارنتها أولاً مع نسب الاحتياطيات النظامية، وثانياً مع النسب الشبيهة بها في اقتصاديات دول أخرى وللتأكد من توقعاتنا.

ب - من المتوقع أن يكون هناك ارتباط بين الاحتياطيات التي ترغب البنوك التجارية في الاحتفاظ بها وكمية الودائع لديها. فالسلطات النقدية تفرض على البنوك التجارية حدّاً أدنى من الاحتياطيات على أنها نسب من الودائع لديها لا تستطيع أن تتجاوزها، وإن كانت هذه الاحتياطيات النظامية نسبة ثابتة ومحددة من قبل السلطات النقدية خارج نموذجنا الاقتصادي، فإنها في الواقع تختلف عن الاحتياطيات الفعلية.

ويُهمُّ الباحثين هنا توضيح كيفية قيام البنوك التجارية بتحديد الاحتياطيات الفعلية التي تحتفظ بها مقابل الودائع البنكية لديها، وبيان العوامل التي تؤثر في تحديد هذه النسبة، والتي سبق أن رمزنا إليها بالرمز (ك)، لذا فإننا نقوم باختبار عدة عوامل نتوقع أن يكون لها دور في تحديد (ك) ومنها:

1 . العائد المتوقع من الاستثمارات البنكية، فيتوقع الباحثان أنه كلما ارتفع هذا العائد ارتفعت تكلفة احتفاظ البنك بنقود سائلة، أو احتياطيات في الخزنة، أو بودائع فورية لا تحقق سوى حدّاً أدنى من العوائد، لذا فإن عوائد الأصول الاستثمارية كالسندات، أو غيرها تمثل دخلاً يحفز البنوك على الاستثمار وتقليص حجم الاحتياطيات وتستخدم هنا عوائد السندات البنكية السنوية عن الدولار الأمريكي على أنه مقياس لتكلفة الاحتفاظ باحتياطيات، ولذا فإننا نتوقع أن تكون هناك علاقة

أن العوامل التي ترتبط بالنسبة (ك) بعلاقة موجبة تؤثر سلباً على كمية المعروض من النقود أي أنها تؤدي إلى تقليص هذه الكمية، والعكس صحيح، بحيث إن العوامل التي ترتبط سلباً مع النسبة (ك) تؤثر طردياً في كمية المعروض من النقود، والنتيجة نفسها صحيحة وإن لم تكن بالوضوح نفسه بالنسبة للعامل (ج) حيث إن ارتفاع هذا العامل يؤدي إلى خفض مقدار التوسع في كمية المعروض من النقود، ولذا فإن جميع العوامل التي ترتبط بالنسبة (ج) بطريقة طردية تؤدي إلى تخفيض كمية المعروض من النقود، وجميع العوامل التي تربطها علاقة عكسية مع النسبة (ج) تؤثر على كمية النقود بطريقة عكسية، أي تزيد من كمية المعروض من النقود.

ثالثاً: تحديد دالة عرض النقود:

أخيراً نأتي لثالث علاقة يسعى الباحثان لاختبارها وهي المعادلة التي تم التوصل إليها لتحديد كمية عرض النقود [معادلة رقم (13)].

$$م = \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) أف + \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) هـ + \left(\frac{ج+1}{ك+ج} \right) ول$$

ونلاحظ فوراً أن وجود الاحتياطات الفعلية على أنها عامل داخل المعادلة، ووجودها أيضاً ضمن النسبة (ج)، يؤثر في صحة النتائج لاختبارات المربعات الصغرى، ولذا سيتم الاستعانة بالنتائج السابقة لتحديد النسب (ك) و (ج)، وتعويض المقادير الناتجة في الدالتين التي سبق اختبارها لاستخراج (ك) و (ج) وتعويضهما في المعادلة رقم (13) بدلا من النسب الفعلية (ك) و (ج) تصبح المعادلة رقم (13) على الوجه التالي:

$$م = \left(\frac{\hat{ج}+1}{\hat{ك}+\hat{ج}} \right) أف + \left(\frac{\hat{ج}+1}{\hat{ك}+\hat{ج}} \right) هـ + \left(\frac{\hat{ج}+1}{\hat{ك}+\hat{ج}} \right) ول \quad (16)...$$

ويتوقع الباحثان أن تكون العلاقة طردية بين الدخل النقدي وكمية المعروض من النقود، فكما أسلفنا فإن الدخل النقدي يؤثر مباشرة وبطريقة طردية في كمية النقود لدى الأفراد، وبالتالي لدى المؤسسات البنكية، وأيضاً يتوقع وجود علاقة طردية مابين كمية المعروض من النقود والاحتياطات الفعلية لدى البنوك بسبب العلاقة الطردية المتوقعة بين رغبة وقدرة البنوك التجارية في الاحتفاظ بقدر أكبر من الاحتياطي كلما زادت الودائع لدى البنك، ومستوى نشاطاته، وعدد عملائه.

جدول رقم (3)

نسب النقود السائلة والاحتياطيات
إلى الودائع البنكية

السنة	نسبة النقود السائلة إلى الودائع	نسبة الاحتياطيات إلى الودائع
1970	2.45738	0.0922030
1971	2.76459	0.114833
1972	2.49826	0.199026
1973	2.85828	0.212993
1974	4.56739	0.432234
1975	1.94154	0.256952
1976	1.90547	0.336607
1977	1.63043	0.370045
1978	1.66282	0.284016
1979	1.67425	0.0746925
1980	1.56725	0.0436573
1981	1.44955	0.0430451
1982	1.37763	0.0520395
1983	1.34016	0.0411005
1984	1.30068	0.0399576
1985	1.33122	0.0406626
1986	1.31832	0.0399583
1987	1.30991	0.0391013
1988	1.25226	0.0411797
1989	1.23155	0.0400057

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي. الاعداد 1970-1990.

أخيراً يتضح من الجدول رقم (4) أن معدل التضخم يرتبط، كما هو متوقع، بعلاقة عكسية مع نسبة النقود المتداولة إلى الودائع مما يدل على أن نسبة النقود المتداولة تنخفض مع التضخم بمعنوية مرتفعة.

ثانياً - حجم الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع:

في هذا الجزء سيتم قياس نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع أولاً، ثم شرح للاختبارات القياسية لمحددات هذه النسبة.

أ - نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع:

أظهرت نتائج الاختبارات أن نسبة إجمالي الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع قريبة إلى حد ما من النسب المتوقعة، فقد كانت هذه النسبة حوالي 11. في عام 1971، وارتفعت إلى 43. في عام 1974، واستمرت مرتفعة إلى عام 1978، ثم أخذت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت 04. والذي استقرت عنده تقريباً في الفترة بين الأعوام 1982 إلى 1989 [الجدول رقم (3)]. والملاحظ أنه خلال الفترة من عام 1974 وحتى 1977 ارتفعت عائدات النفط والسيولة مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الاحتياطيات البنكية إلى الودائع بسبب ارتفاع الاحتياطيات لدى البنوك، ولكن سرعان ما تأقلمت البنوك مع الأوضاع السائدة، وخفضت من حجم الاحتياطيات وربما كان ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات أو القروض.

كذلك يلاحظ أن البنوك التجارية نجحت في استغلال أصولها حيث أصبحت نسبة الاحتياطيات إلى الودائع نسبة أصغر مما كان متوقعا، فلم يكن متوقعا أن تحقق البنوك التجارية السعودية نسبة أقل من تلك التي حققتها نظيرتها الأمريكية، والتي تراوحت هذه النسبة لديها بين 14% و 9% وذلك للفترة من عام 1950 إلى عام 1969 (Jordan, 1969).

ب - الاختبارات القياسية للدالة:

يستعرض الجدول رقم (5) نتائج اختبار معادلة نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع، وذلك بعد التصحيح لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى باستخدام طريقة كروكرين - أوركوت (Crochane - Orcutt).

جدول رقم (6)

معاملات عرض النقود

المتغير المستقل	المعامل	نسبة (ت) تحت فرض العدم
الثابت	319511	7.36
الاحتياطيات	0.211-	0.48-
الناتج المحلي الإجمالي	25	2.2
معامل التحديد (ر2)	0.99	
المعيار الإحصائي (ف)	896	
دربن - واتسون	1.98	

وقد أدى استخدام التصحيح للارتباطات العشوائية إلى تحسين نتائج الاختبارات بصفة عامة، ولقد حصلنا في المعادلة المعدلة على العلاقات المتوقعة للعوامل المختبرة باستثناء عامل الاحتياطيات البنكية، فلقد ظهر ارتباط سالب بين مقدار الاحتياطيات البنكية وبين كمية النقود، وهذا خلاف ما هو متوقع، إذ إن أية زيادة في كمية النقود عن طريق توسع الودائع البنكية لابد أن يصاحبها ارتفاع في الاحتياطيات لدى هذه البنوك، ولذا كان من المتوقع أن تكون العلاقة طردية كما أسلفنا، إلا أن عدم اجتياز هذا المعامل لاختبار المعنوية الإحصائية (ت) بدرجة مقبولة إحصائياً يدل على عدم أهميته في تحديد العرض النقدي بالمملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لعامل إجمالي الناتج المحلي فقد كان الارتباط معنوياً وطردياً بينه وبين كمية النقود، وهذه نتيجة متوقعة فكما أسلفنا في النموذج النظري لهذا الاختبار إن الدخل يرتبط بعلاقة طردية مع المعروض من النقود بسبب أثره على زيادة السيولة لدى الأفراد والمؤسسات والدولة.

وقام الباحثان بإعادة الاختبار القياسي، ولكن باستخدام الأرقام المستنتجة من معادلات تحديد نسبة الاحتياط ونسب النقود السائلة إلى الودائع البنكية المعادلة رقم (16) في النموذج الاقتصادي المقترح سابقاً. فأول معادلة تم اختبارها لتحديد عرض النقود اعتمدت على استخراج نسب (ج) و(ك) من الإحصائيات الفعلية لهذين العاملين حسب ماورد في الجدول رقم (3)، ولكن قام الباحثان

النقدية في النقود الأساسية. أظهر هذا البحث أن العلاقات التي يفترض أنها ثابتة في كثير من الاقتصاديات هي ليست بالفعل كذلك، وخصوصاً بالنسبة للاقتصاد السعودي، بل إنها تتغير بدرجات كبيرة، وخلال فترة قصيرة، فلقد انخفضت مثلاً نسبة النقود السائلة إلى الودائع البنكية من حوالي أربعة أضعاف سنة 1974 إلى 1.23 في آخر سنة للبحث، ونتوقع أن تستمر في الانخفاض، لذا لا يصح اعتبار هذه النسب ثوابت عند استخراج قيمة المضاعف النقدي.

أيضاً أظهر البحث أهمية بعض العوامل المستقلة في التأثير على العلاقة بين النقود السائلة والودائع والاحتياطيات، وقد اتضح أن بعض المتغيرات لها أثر معنوي في رفع أو خفض هذه النسب، وبالتالي فهي تؤثر في تغير مضاعف الائتمان المصرفي، وفي تحديد كمية النقود المعروضة. وبالطبع هناك مجال لإضافة واختبار عوامل أخرى خلاف التي تم استخدامها هنا، وربما كانت لها نتائج أفضل، فقد أثبتت هذه الدراسة أن هناك مجالاً خصباً للبحث في هذا المجال، وأن العلاقات التقليدية بين العوامل الاقتصادية المختلفة في القطاع النقدي ليست ثابتة، بل هي متغيرة، وتتأثر بعوامل متعددة أخرى، فقد أوضح البحث أن هناك عوامل مؤسسية كحجم الاحتياطي، والإصدار الأساسي، وعوامل اقتصادية كالاستقرار الاقتصادي والعوائد، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وعوامل اجتماعية كمقدار تقبل المجتمع للمؤسسات البنكية، هذه العوامل تلعب دوراً أساسياً في تحديد كمية العرض النقدي.

وبما أن للنقود دوراً أساسياً في نشاط ونمو اقتصاديات الدول، فإن الباحثين يأملون أن يكون هناك المزيد من الدراسات في هذا المجال لتوضيح اتجاهات هذه العلاقات، وفهم الكيفية التي بموجبها يتم تحديد كمية النقود في الاقتصاد السعودي والعوامل التي تؤثر في ذلك.

المصادر العربية

مؤسسة النقد العربي السعودي

1990- 70 التقرير السنوي. الرياض.

Yotopoulos, B. & Nugent, J.

1976 Economics of Development: Empirical Investigations. New York: Harber & Row Publishers.

استلام البحث ديسمبر 1991

اجازة البحث ابريل 1993



مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو الكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : 27780 صفاة - الكويت 13055
فاكس : 2549421
أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:
2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للأفراد : خمسة دنائير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطـلاب : ثلاثة دنائير كويتية أو ما يعادلها

Determination of Money Supply in the Saudi Economy: 1970 - 1989

Abdul Aziz Diab - Walid Arab

Monetary theory has been developed to show that money supply is a result of decisions among alternatives. Taking money supply as an exogeneous given amount or a fixed multiplier of a government decided money base oversimplifies a complex process and hides the role played by other variables, i.e. the public and the banking community.

The present paper studies the process of money supply in the Saudi economy for the period 1970 - 1989. It introduces several factors that are expected to affect the decisions of the public and commercial banks with regards to the holding or "making" of money. Thus, the money supply equation becomes a function of these variables, which are deduced from a theoretical model and then tested through two-stage least squares.

The results show that several variables do play a significant role in determining the Saudi money supply. The relationships between bank deposits and currency in circulation of bank reserves are not fixed or given, but change and are significantly affected by several variables such as economic stability, income, and the spread of banking institution.